الجدارية الآشورية المسروقة في...

نقطة حوار بين أعضاء مركز الرافدين للحوارRCD

إنَّ عرض "الجِدارية الآشوريَّة" المسروقة من العِراق في مزاد كريستي بحدود (٣٥) مليون دولار أمريكي، بعد فرض عمولة المزاد والضرائِب؛ دَفَعَ الأوساط الثقافية والإعلامية العِراقية للتعبير عن استيائِها وغضبِها من بيع تلك القِطعة الأثريَّة النادِرة، والتي يبلغ عمرها (٣) آلاف عام. حيثُ أبدى السادَّة أعضاء المركز خِلال النِقاش الذي دارَ بينهم بعض الآراء والحلول وكيفية مُعالجة تلك المُشكلة من أجل إرجاع ما تمَّ سرِقتهُ من آثارِنا.

وقد كانَ من ضمن المُتحاورين، كلٌ من السادَّة:

١. الأُستاذ علي المدن | كاتب وباحث عراقي.
٢. الأستاذ أحمد علي | باحِث في الجامعة الأميركية في السليمانيّةAUIS .
٣. الدكتور هاشِم داوُد | باحِث عراقي يعمل في المركز الوطني الفرنسي للأبحاث..CNRS
٤. الدكتور فريد ياسين | السفير العراقي في واشنطن.
٥. الدكتور عباس كاظم | رئيس مجموعة العراق في مُؤسَّسة اتلانتك كونسل Atlantic Council.

وقد كانَ هذا الحِوار فيما بينهم:

الأُستاذ علي المدن:

قد لا يُؤتي تدخُّل الرئاسات الثلاث أُكُله في إيقاف عمليَّة البيع، نظراً لبعض التعقيدات القانونيَّة، ولكن كان من المُمكِن أن يُمارِس، هؤلاء السادَّة المسؤولون، ضغطاً كبيراً على المُستوى الدولي، فيما لو انتقدوا ذلك أو مانعوه، أو أدانوه، عِبرَ مقالٍ يكتبهُ رئيس الجمهوريَّة، أو رئيس مجلس الوزراء، في إحدى الصُحُف العالميَّة المُهمَّة، مع إشارَة وكالات الأنباء لذلك، ولو حدَثَ ذلك فعلاً؛ فإنَّهُ (معنوياً) سيعني الكثير.

الأُستاذ أحمد علي:

فإنَّه يتَّفِق مع الأُستاذ علي المدن، ويرى "بأنَّهُ لو كانت هُناك ضجَّة دولية عبر الصحافة العالميَّة؛ كان لها أن تُغيِّر بعض الأمور، أو أنَّها ستولِّد ضغطاً، ويرى بأنَّ (٣٥) مليون ليست كثيرة على الحكومة العِراقية فيما لو إبتاعَت تلك الجِداريَّة الثمينة، الأمر الذي يرسل، بدورِهِ، رِسالة عظيمة وجبَّارة إلى الشعب العراقي.

الدكتور هاشِم داود:

نعم.. هذا ما حاوَلنا فعله، ولكن للأسف، لم يختَر السيد "برهم صالح" هذا الخِيار. فقد كانَ أَمَامهُ عِدَّة خِيارات، مِنها توظيف تجاوز "بومبيو" المهين معه، حين طَلَبَ مِنه الأخير الإنسِحاب وَسَط الإنتِخابات، قبل

أن يَعتذِر و"ترامب" عبر إتصال هاتفي ليلتها. ومنها كِتابة أسطر قليلة يُعرب فيها، كرئيس للعراق وحامياً لحاضره وتُراثه، عن غضَبه، ومُبدِياً إستغرابه لبيع تلك الجِدارية. كذلك كان بإمكانه التلويح فقط بإعادة التفاوض حول إتفاق "جنرال إلكتركس". عُموماً؛ فإنَّ الأمر لم ينتهِ بعد، ونحن نعمَل على كشفِ هُويَّة الشاري، والذي رُفِضَ التصريح عنها حتى الآن. وحقيقة الأمر، إنَّ لنا في الحكم فِئة سياسيَّة، تبدو للكثير بأنَّها تسخر من حاضِر العِراق، فما بالكم بماضيه؟

الدكتور فريد ياسين:

فيقول: "بأنَّنا حاولنا إستِرجاع الجِداريَّة لكن من دون وجود أيَّة طريقة قانونيَّة لذلك ولا يقتصِر عدم وجود مَنفذ قانوني على العُرف الأمريكي فقط بل كذلك عدم وجود مَخرَج في القانون الدولي أيضاً وإلاَّ لاستَعادَت اليونان إبَّان وجود "ميلينا ميركوري" وزيرة للثقافة هناك ما يُسمَّى (Marbles Elgin).

وأمَّا بخصوص مُقترحَ الشراء فإني أرى إنَّهُ لا ينبغي على الدولة أن تقوم بشِراء آثاراً منهوبة فهي سابقة تُوازي دفع الفِدية للخاطِفين ولا يُمكن للدول التي تحترم نفسها أن تتفاوَض مع سُرَّاق أو مُجرمين.

كذلك أرى أن كان بالإمكان أن يُباشِر ناشِطو المُجتمع المدني بالقِيام بحملة لجمع الأموال المطلوبة لشرائِها من المؤسسّة التي تملكها قانونياً لكنَّ الحملة التي شاهدناها لم يكن لها من تأثير سِوى الدعاية المجّانية لكريستيز.

أمَّا فيما يخص نشاط مُؤسسات الدولة، فإني أؤكِّد لكم أنَّنا نسترجع كل ما يُمكن إستِرجاعه من آثار مسروقة وفي جميع الأحوال فإنَّ هذه الآثار معروفة وهي أينما كانت تُمثِّل شاهِداً من شواهِد وادي الرافدين وإنَّ النشاط المطلوب تكثيفه ينبغي أن ينصَّب نحو مُتابعة المليارات وربما عشرات المليارات، من الأموال المنهوبة جرَّاء السرقة والفساد فأبناء الشعب العراقي وخصوصاً المُستضعفين منهم هم بأمَّس الحاجة لها مع التأكيد بأنَّنا نقوم بذلك الآن.

هُنا لم يُشكَّك الأُستاذ أحمد علي بمُحاولة سعادة السفير الدكتور فريد ياسين، لكنَّهُ يرى بأنَّ من واجِب الحكومة العراقية ومراكِز القرار في بغداد شِراء القطعة وعرضها في المتحف الوطني في بغداد بعد أن إستَنفدَت الوسائِل القانونية ويعود الأُستاذ أحمد علي ليُبرِّر شرائها تحت إطار إعادَة إحياء الحضارة العراقية في مهدِها.

الدكتور عباس كاظم:

يُؤيِّد ما بيَّنهُ الدكتور فريد ياسين بالقول: "لا يوجد شيء يُمكن فِعلهُ لمنع بيع الآثار المسروقة قبل نفاذ القوانين الخاصَّة بهذه المُشكلة العالميَّة. ولكن وفي الوقت ذاته يحتاج العراق إلى وضع مسألة سَرِقة آثاره في واجهة الأخبار".

ويرى الدكتور عباس كاظم أنَّ الضغط، وإن كان غير مُجدياً في إعادة هذه القطعة بالذَّات لكنَّهُ سيكون كذلك في حثّ دُوَل العالم على العمل بنشاطٍ أكبر من أجل اكتشاف وإعادة الآثار التي ينطبق عليها القانون الدولي والتي لا يُعرَف عددها، كما إنَّ أخطر أنواع هذه السرقات هي السرقة المُباشرة للآثار من المواقع الأثرية عن طريق الحفر العشوائي غير القانوني كما يعرف المُتخصّصون لأنَّ هذه الآثار

ستفقِد قيمتها والكثير من فائِدتها حينما تُنقَل قبل أن يُوثّق المُتخصصّون مكان اكتشافها وعُمق الحفر والمعلومات التي يُمكن أن توجد معها بالإضافة إلى الكثير من الأمور الفنيَّة الأُخرى.

وفي الأخير، يرى "عبَّاس" بأنَّ الوقت ما زال مُناسِباً - نظراً للوضع القانوني للقطعة لِكِتابَة مقالٍ ينشره السيّد رئيس الجمهورية في "نيويورك تايمز" أو "واشنطن بوست".

ولم تخلو المُداخلات ومُشاركات السادَّة أعضاء المركز من الصراحة، فقد بيَّن الدكتور هاشِم داود في مُداخلته، بأنَّ عمل الخارجيَّة والسفارة العِراقيَّة في "واشنطن" لا يعدو عن كونه ترجمة للقرارات والقوانين الأمريكية، أكثر مِمَّا يكون مُحاولة جادَّة للتدخُّل، بل لعلَّه تحولَّ إلى مُثبّطٍ لكلّ من حاوَلَ فعل شيءٍ بهذا الخصوص " وقال في هذا الصَدَد: "عِشتُ، وما زِلتُ، وسط الآثار لأكثر من (٣٠) عاماً، برغم أنَّ إختِصاصي الأساس كان في الإنثروبولوجيا، وأُدرِك صعوبة هذه المُحاولات، ولكنّي أعرف، في المُقابل، قيمة تنبيه العراقيين والعالم إلى خطورة ما يجري". وأضاف: "لم تفعل الخارجية والسفارة ما يكفي، إلاَّ بعد أن تدخَّل السيد "قيس حسين رشيد" في ٢٣ أيلول ٢٠١٨، ولم أسمع أو أرى أي تدخُّل من السيّد "إبراهيم الجعفري"، برغم أنَّهُ كانَ قد أرجَعَ "سرجون الأكدي" إلى "بغداد". وقد باءت كل مُحاولاتنا بالفشل، حتى مع تدخُّل الرئاسات الثلاث، فلقد إتصَّل مُستشار الرئيس "برهم صالح" بمُؤسسَّة التُراث والآثار، ووُعِدَ خيراً، وبعدها كانَ قد إختَفى المُستشار ومعه الرئيس!. وقد كُنَّا ننتظر، من دولتنا ومُمثليها في "واشنطن"، أن تُشكّل عُنصر ضغط، وليس العمل وفقَ ما تقتضيه القوانين الأمريكية التي تستثمر كلَّ شيء لصالحها. نعم، جرى توجيه رسالة إلى "كريستي"، وإستلمنا جواباً مع مكالمة من الخارجية؛ ولكنّا لم نفعل، بعد ذلك، شيء. مُضيفاً إلى أنَّ "هذا الموضوع أكبر من أن يحسمه رأي سفيرٍ لم يكُن مُختَّصاً بالآثار والتُراث".

الدكتور فريد ياسين .. مُحدِّثاً .. الدكتور هاشِم داود :

أنا أعرف حجم قُدُراتك *وقُدُرات الأخ علي*، خصوصاً معرفتك في موضوع الآثار، والذي إعتمدتُ عليه في عملي. وأُكرِّرُ أنَّ الحل الوحيد يكمن بشراء القطعة بمعزل عن تدخُّل الدولة، بل أنَّ هُناك هامِش، وسوابق، لقيام أعضاءٍ من المُجتمع المدني بالمُبادَرَة بحملة جمع التبرُّعات لذلك، ويا حبَّذا لو تبرَّع أحد أثرياء العِراق لذلك. مُضيفاً بأنَّ السفارة هُناك تقوم بما ينبغي عليها القيام به، ولم تدَّخر جُهداً لهذا الأمر، وقد إنتَدَبَت شخصين لمتابعة الموضوع، من دون الحاجة لتلقّي إيعازاً من بغداد لذلك. مُبدِياً أسَفَ الجميع لعدم إستِعادَة القِطعة، ومُقِراً، في الوقتِ ذاته، بالحاجة لتحسين آليَّات التنسيق في العمل بين الوزارات، وكذلك بين السفارات وجاليّاتها، الأمر الذي يُعضِّد أو يُقوِّي أي مُبادَرة يقوم بها العراقيون. مع التأكيد بغالب الظن ألاَّ نتيجة مُختلِفة يُمكِن الوصول إليها، في هذا الشأن، مهما كان العمل.

الدكتور هاشِم داود: إنَّنا كعراقيين نَتقاسَم أَلَم هذه الخسارَة لإرثِنا وتُراثِنا مَعَ إيماني ويقيني بأن كان بإمكانِنا عمل الكثير، كما أنَّنا نحتاج إلى إجراء حديث علمي مسؤول، هُنا وفي الأوساط العلمية العراقية وبين الرأي العام، عمَّا تعنيه آثار العراق وتُراثه. كما إنَّ لديَّ إحساس، ومعي الآلاف، بأنَّ أغلبيَّة أعضاء الطبقة السِياسيَّة العِراقيَّة لا تنظُر لهذا الإرث العَظيم بكونِه جزءاً من هُويَّتِنا. وهُنا يكمن الفشل الآخر لدولة ما بعد ٢٠٠٣، فهي دولةٌ من دون عَلَم، أو نشيد، أو يوم وطنيّ، ولا فهم حقيقي عندها للتُراث، أو الآثار، أو الفضاء العام. وهذا ما عَنَيتُهُ بعِبارَة "أنَّ الأمر أكبر وأخطر من جِداريَّة، وآن الأوان لنا، كعِراقيين، لتناول هذا الملف الأساسي".

أهم التوصيات التي يُمكِن استِخلاصَها من الحِوار الآنِف:

١. ضرورة أن يُمارِس مسؤولو الدولة، وباقي شرائِح المُجتمع، ضغطاً بإتجاه إعادَة القطعة الآثاريَّة إلى العِراق، سواء أ كانَ ذلك الضغط سياسيا، إجتماعيا، أو حتَّى عبر الإدانات أو كتابة المقالات في الصُحُف العالميَّة المرموقة.

٢. ضرورة أن يُلتَفت إلى هذه النفائِس بإعتِبارها إرث البِلاد، وقيمة من قِيَم هذه الأرض، كما يتوجَّب ألاَّ تُعامَل هذه الملَّفات بعدِّها أموراً شكليَّة، لا قيمَة لها.

٣. من المُهم ألاَّ تنزلِق سِياسَة البِلاد إلى مُستوى التفاوُض مع هكذا مُؤسَّسات أو مافيات، لأن ذلك من الأمور التي تُعَّد سابِقَة خطيرة في سِياسَة البُلدان التي تحترِم نفسَها.

٤. العمل على جمع التبرُّعات –هذا بعد إستِنفاذ السُبُل السياسيَّة والقانونيَّة- لاستِرجاع القِطعة الآثاريَّة، عِبرَ مُبادَرَة تُطلِقها مُنظمَّات المُجتمَع المَدَني، وبالإمكان إشراك أحد، أو بعض أثرياء العِراق بهذا الجُهد.

٥. العمل على النهوض بآليَّات التعاون بين الوزارات، وكذلك بين المُؤسَّسات الدبلوماسيَّة والجاليَّات العِراقية في خارج البِلاد لغرض دعم المُبادَرات التي يقوم بها العِراقيون.